التي

اعلاها اسفلها وفي الاصطلاح يطلق على القضية التي وقع التحويل
اليها وعلى المصدر وكل منهما ثلاثة اقسام عكس نقيض موافق
وعكس نقيض مخالف وعكس مستوي وهو الذي اقتصر عليه المصنف
لانه اكثر استعمالا ولذا قيده بقوله المستوي وعرفه على انه
مصدر بقوله العكس المستوي قلب اي تبديل جزئي القضية
اي الموضوع والمحمول في الحملية والمقدم والتالي في الشرطية
فخرج قلب جزئي غير القضية كالمركب الاضافي فلا يسمى
عكسا في الاصطلاح وخرج عكس النقيض الموافق فانه قلب
نقيضيهما وعكس النقيض المخالف فانه قلب احدهما ونقيض الاخر
وسنذكرهما ولم يقيد القضية بكونها ذات ترتيب طبيعي وهو
موافق لكثير من العلماء في تعريف العكس وقد اعترض عليهم
بدخول المنفصلة مع انها لا عكس لها اصطلاحا لانها لا ترتيب
طبيعيا بين جزئيها واجيب بانه لا يحتاج لهذه الزيادة
لان قوله قلب جزئي القضية يقتضي ان كل واحد له موضع
طبيعي والا لم يكن عكسا وعبارة المصنف احسن من قول بعضهم
ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا لتناوله الشرطيات
المتصلة مع بقاء الصدق بمعنى انه اذا كان الاصل صادقا

كما

كان العكس كذلك لان العكس لازم للقضية وصدق الملزوم يستلزم
صدق اللازم وليس المراد صدقهما في الواقع بحيث لو فرض صدقه
لزم صدق العكس ولذا عبر بعضهم بالتصديق لان التصديق
لا يقتضي وقوع الصدق فخرج بهذا القيد قلبهما لا مع بقاء الصدق
كقولنا في عكس كل انسان حيوان كل حيوان انسان فلا يسمى
هذا عكسا وترك المصنف الكذب لانه لا يلزم من كذب الاصل كذب العكس
اذ لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان
انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان ولم يقل
مع بقاء الصدق على وجه اللزوم لاخراج نحو كل ناطق انسان
اذا جعلناه عكسا لكل انسان ناطق فانه صادق لكن الصدق فيه
اتفاقي لما اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه
في عكس كل انسان حيوان لو عكستها كلية وكذا بعض الانسان
ليس بحجر اذا عكسته الى بعض الحجر ليس بانسان فانه صادق
لكن صدقه اتفاقي لما اتفق فيه من مباينة الموضوع للمحمول
تباينا كليا اذ يتخلف في نحو بعض الحيوان ليس بانسان والجواب
عند المصنف انه لا حاجة الى هذه الزيادة لان قوله مع بقاء الصدق
يغني عنها لان المراد ببقاء الصدق لزومه وعكس الكلية الموجبة

بل ان يكون الاصل بحيث ح

Copyright © King Saud University